

دور برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر

The role of economic development programs in achieving sustainable development in shadow areas inجبلأحي علي¹، جلال عبد القادر²¹ ط.د، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، djablahi.ali@cu-tipaza.dz² أ.د، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، abdelkader_djellal@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/ 01

تاريخ القبول: 2025/05/ 16

تاريخ الاستلام: 2025/05/ 09

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور الإدارة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال البرامج الموجهة لمناطق الظل في الجزائر. وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية حول فعالية برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق .

يأتي هذا الموضوع في إطار التوجهات الحالية التي طرحها رئيس الجمهورية، حيث شدد على ضرورة تنمية مناطق الظل وتسهيل الضوء عليها كخطوة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. تُعد هذه المناطق نموذجًا لنمط الحياة الذي يتطلب تكاملاً في إدارة الموارد والأساليب. لذلك، يقع على عاتق الهيئات الرسمية والمحلية ضرورة تطوير طرق إدارة شاملة ومتكاملة، ما يتيح التعامل مع المجتمع كوحدة متكاملة تشمل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يُشكل الهدف المحوري للدولة، والذي يتطلب تهيئة الإمكانيات المحلية عبر تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في كافة مناطق الظل.

كلمات مفتاحية: البرامج التنموية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، مناطق الظل.

تصنيف JEL : O1، O43، H75، R58.

Abstract:

This study examined the role of the Algerian administration in achieving sustainable economic development through programs targeting Algeria's shadow areas. The main problem revolved around the effectiveness of economic development programs in achieving sustainable development in these areas.

This topic falls within the framework of the current directions proposed by the President of the Republic, who emphasized the need to

develop shadow areas and highlight them as a fundamental step towards achieving sustainable development. These areas represent a model for a lifestyle that requires integrated resource management and methods. Therefore, official and local bodies must develop comprehensive and integrated management methods, enabling them to treat society as an integrated unit encompassing economic, social, and environmental systems. The study concluded with a set of findings, most notably that achieving sustainable economic development is the state's central goal, which requires leveraging local potential by achieving sustainable and comprehensive development in all shadow areas.

Keywords: Development programs, economic development, sustainable development, shadow areas.

Jel Classification Codes: O1, O43, H75, R58.

1. مقدمة:

أصبحت الدولة تعطي أولوية كبرى لجميع القطاعات نظرًا لدورها الحيوي في توفير بيئة ملائمة تدعم تنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الوعي السياسي، مما يساهم في تحسين مستويات الرفاهية العامة. في هذا السياق، تلعب الجهات المحلية دورًا محوريًا بصفتها الوسيط الأهم بين الدولة والمواطنين، حيث تتمتع بسلطات إدارية ومالية تمكنها من معالجة القضايا بفعالية، مستفيدة من قربها المباشر من احتياجات الفئات المحلية.

وموضوع التنمية الاقتصادية المستدامة بات يحظى باهتمام متزايد على المستويين العلمي والسياسي، حيث أصبح محور تفكير ونقاش بين الباحثين لما شهده العالم من تحولات في هذا الإطار خلال العقود الأخيرة. ومنذ استقلالها، سعت الجزائر إلى تطوير قوانين وتشريعات تتيح للمجالس المنتخبة مثل المجلس البلدي والولائي صلاحيات إدارية تساهم في تنمية شاملة للبلاد، مع تركيز خاص على ما يُعرف بمناطق الظل. وقد تجسد هذا التوجه بشكل جلي في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، الذي جاء بناءً على مبادرة رئيس الجمهورية لتطوير المناطق المحرومة، مع تخصيص ميزانية كبيرة لهذا الهدف ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي، في محاولة حثيثة لإعادة بناء تلك المناطق المهملة وتحسين واقعها.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم فمشكلة الدراسة تتمحور في السؤال الرئيسي:

- كيف ساهمت برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر؟

وعلى هذا نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ذات الأهمية في الدراسة وهي كالتالي:

- ما مفهوم مناطق الظل ومعايير تصنيفها؟
- ما هي المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة؟
- ما هو واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر؟
- ماهي البرامج المسطرة لعمل الحكومة لتنمية مناطق الظل؟

أهمية الدراسة:

- تحتل التنمية الاقتصادية والمحلية مكانة كبيرة في الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية كبيرة.
- تسليط الضوء على مناطق الظل باعتباره مفهوم جديد ظهر مؤخرا ومعرفة الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في هذه المناطق.

أهداف الدراسة:

- تحديد آليات تفعيل دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- إبراز التحديات التي تواجه الدولة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

2. عموميات حول مناطق الظل في الجزائر

مصطلح مناطق الظل لم يكن رائج الاستخدام إلى أن برز خلال اجتماع الحكومة بتاريخ 16 فبراير 2020، حين استعرض التلفزيون الجزائري تقريراً بطلب من الرئيس عبد المجيد تبون بعنوان "معاناة مناطق الظل". أوضح التقرير الظروف المعيشية الصعبة لسكان هذه المناطق المعزولة. وبعد خطاب الرئيس في اجتماع الحكومة-الولاية، أصبح المصطلح متداولاً على نطاق واسع كأداة سياسية واقتصادية واجتماعية تصف مناطق التخلف التنموي التي تعاني العزلة والتهميش وفقدان الخدمات الأساسية. وعقب هذا الاجتماع، بادرت الدولة بمحصر مناطق الظل ورسم خرائط دقيقة توضح احتياجاتها الملحة لتحديد أولويات التدخل.

1.2. مفهوم مناطق الظل:

تشير مناطق الظل إلى البلديات والقرى والمناطق الريفية التي تقع خارج التصنيف الرسمي، حيث تتداخل فيها عقبات متعددة مثل غياب الأساسيات الحياتية من خدمات الكهرباء والغاز، وانعدام

شبكات المياه الصالحة للشرب، ونقص الرعاية الصحية، وابتعاد المراكز التعليمية، إلى جانب الغياب شبه الكامل لوسائل الترفيه. (بوسكران، 2022، ص267)

وتُعرف أيضا بأنها المناطق النائية التي تعاني من عزلة شديدة وحرمان من الخدمات الأساسية، وتتميز بابتعادها عن محاور النقل الرئيسية التي تربطها بمقرات البلديات أو القرى والمدن الأخرى" (وزارة الداخلية، 2021، ص51)

تفتقر هذه المناطق لمقومات الحياة الأساسية وتُعتبر طاردة للسكان بسبب انعدام البنية التحتية مثل شبكات الطرق البلدية والممرات الريفية، وعدم توفر شبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي. كما تعاني من نقص أو غياب تام للمياه الصالحة للشرب. في الجوانب التعليمية والصحية، تكاد المدارس والمرافق الصحية تكون مفقودة تماما، وإن وُجدت فهي مغلقة أو تفتقر للتجهيزات الأساسية مع تقديم خدمات غير كافية وردئية. هذا الوضع أدى إلى غياب العدالة الإقليمية واضطراب التوازن التنموي بين المناطق. (وردة، 2021، ص11)

يطلق على هذه المناطق أيضا اسم المناطق الفقيرة أو النائية التي ظلت "في الظل" نتيجة افتقارها لحقها في التنمية المحلية. هذا الحرمان أدى إلى نشوء تجمعات سكانية كبيرة تفتقر إلى المرافق الأساسية ومتطلبات الحياة اليومية مما انعكس بشكل سلبي على حياة سكان تلك المناطق. وبالتالي أصبحت هذه المناطق بحاجة ماسة لتدخل عملي وشامل لمعالجة التأخر التنموي الذي تعاني منه والنهوض بها نحو حياة أفضل.

2.2. المشاكل التي تعاني منها مناطق الظل:

تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 8.5 مليون جزائري يعيشون في ظروف معيشية صعبة من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 45 مليون نسمة. تتمركز هذه الفئات في المناطق الريفية، الحدودية، وضواحي المدن الكبرى. سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على المشاكل الرئيسية التي تواجه سكان هذه المناطق.

- **ضعف الخدمات في مناطق الظل:** عانت الجزائر خلال العقود الماضية من فشل في تحقيق توزيع عادل ومنتظم للاستثمارات عبر كافة أنحاء البلاد، ما أدى إلى تهميش اقتصادي واجتماعي في العديد من المناطق. يظهر هذا بوضوح عند النظر إلى مؤشرات تتعلق بمستوى الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية وغيرها. تعاني هذه المناطق من نقص كبير في الخدمات الصحية، وضعف فرص الحصول على التعليم

العالي، وغياب أماكن الترفيه. بالإضافة إلى افتقارها للبنية التحتية الأساسية كشبكات الكهرباء والغاز والطرق، مما أدى إلى عزل بعض البلديات بشكل تام.

- **ضعف الموارد المحلية:** تواجه مناطق الظل في الجزائر أزمة في توفير مواردها المحلية، حيث إن مداخيل العديد من البلديات، خاصة الحدودية منها، لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان. يعود هذا الضعف إلى غياب قطاع زراعي وصناعي متطور وافتقار هذه المناطق للقدرات السياحية التي يمكن أن تنشط اقتصادها المحلي.

- **ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات النزوح:** أسفرت معدلات البطالة المرتفعة في مناطق الظل عن ارتفاع كبير في معدلات النزوح إلى المدن الكبرى. أدى ذلك إلى استنزاف القوى العاملة من هذه المناطق وتشكل أحياء عشوائية داخل المدن. في السنوات الأخيرة، انتشرت ظاهرة البناء العشوائي في الحواضر الكبرى كنتيجة مباشرة لهذا النزوح.

- **تدني مستوى المعيشية:** أدى غياب التنمية المتوازنة وتفاوت الموارد وعدم التوزيع العادل للدخل والثروة إلى إحداث فجوات اجتماعية كبيرة داخل المجتمع الجزائري. يظهر هذا التأثير على الطبقة المتوسطة والفقيرة التي تعاني من ضعف قدرتها الشرائية بسبب انخفاض الأجور وضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. على الرغم من أن دخل الدولة تحسن مع ارتفاع أسعار النفط، فإن الأثر لم ينعكس بالشكل المرجو على الفئات الفقيرة. تفاقم الفقر في المناطق الريفية أدى بدوره إلى زيادة الأحياء العشوائية في المدن الكبرى. (Abuiyada, 2018, p11)

من جانب آخر تدني مستوى المعيشة لدى السكان خاصة في المناطق الريفية معناه خلق المزيد من الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية الكبرى، بالتالي زيادة معدلات الفقر، مما يفضي إلى مشاكل أكثر خطورة تتمثل في الهجرة غير الشرعية وتجار بالبشر والتهرب تجارة المخدرات. (Rana, 2018, p30)

- **تدهور البيئة الريفية:** يُعد الريف جزءًا أساسيًا من مناطق الظل ويواجه تحديات بيئية عديدة. تشمل هذه التحديات سوء إدارة مياه الصرف، تلوث مياه الشرب، وعدم الالتزام بالمعايير الصحية الأساسية. علاوة على ذلك، تسهم المشروعات الصناعية، ذات الأثر السلبي على البيئة، في تلويث الريف وإلحاق الضرر بالأراضي الزراعية وسكانها.

- **مشاكل تنظيمية وتقنية:** تتجلى هذه المشكلات بشكل عام في غياب التطبيق الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية على المستوى الوطني. إذ أن تنفيذ ومتابعة خطط التنمية، سواء العامة أو المحلية، يعد أمرًا بالغ

الأهمية لضمان تحقيق أهداف هذه الخطط والوصول إلى غاياتها المرجوة. ومع ذلك، فإن لامركزية التخطيط لا تزال غير مدعّمة بالشكل المطلوب في جميع أنحاء الوطن. بعض هذه التحديات يعود إلى نقص التدريب وضعف وسائل الإصلاح، إضافة إلى الحاجة لرفع كفاءة الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية. أما البعض الآخر، فيرتبط بالبيروقراطية في أساليب التسيير والتهرب من تحمل المسؤولية. (فتيحة، 2021، ص50)

- **غياب استراتيجية واضحة للتنمية:** غالبًا ما تُبنى السياسات العامة المعنّية بالتنمية على رؤى أحادية تتبناها النخب الحاكمة أو وزير قطاع معين، حيث تُطبق هذه الرؤية على كافة أقاليم الدولة دون اعتبار للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل إقليم. ويتسبب أي غموض في التصور بصعوبة رسم وتوجيه السياسات التنموية بشكل فعال، ما يؤدي بدوره إلى سياسات غير ملائمة لاحتياجات المجتمعات المحلية. والنتيجة النهائية هي فشل هذه السياسات في تعبئة الجماهير وتخفيفهم على المشاركة في إحداث التغيير المطلوب. وبذلك تبقى خطط التنمية غير مقنعة شعبيًا ومتخلفة عن المطالب الحيوية لإحداث التغيير والتجديد الشامل في الدولة. كما أن هذا القصور قد يجعل مشاريع التنمية مجرد واجهات ظاهرية دون معالجة جوهرية للمشكلات الجماهيرية. لذا من الضروري أن تستند التنمية إلى رؤية علمية شاملة تعتمد على دراسة دقيقة للواقع. (مریم، 2011، ص178)

- **ضعف الآليات الديمقراطية:** يتسبب تهميش المواطنين، خصوصًا في مناطق الظل، في تفاقم ظاهرة الاغتراب السياسي، وهو ما يعيق مشاركتهم في إدارة الشأن العام والمحلي، ومسؤوليتهم في مراقبة عمل المؤسسات التمثيلية وإعداد وتقييم السياسات العمومية في إطار الديمقراطية التشاركية. الواقع السياسي في الجزائر أظهر ذلك بوضوح؛ إذ يعكس الانخفاض المستمر لنسب المشاركة في الانتخابات ضعف ثقة المواطن بالدولة، ويعود ذلك لعدة أسباب، من أبرزها تراجع مصداقية أداء المجالس المنتخبة. (بوسكران، 2022، ص11)

يرى الباحث جويل ميغdal، الذي قاد مقارنة لعلاقة الدولة بالمجتمع، أن الدولة تعد جزءًا من المجتمع، وبالتالي لا ينبغي لقادتها تجاهل أو محاولة التحايل على الأطراف المختلفة داخل المجتمع. فكرة أن الدولة تقف ضد المجتمع هي فكرة مرفوضة. وبينما توجد بالفعل علاقة تنافس بين الدولة والمجتمع، يسعى كل منهما للسيطرة على الآخر؛ تحاول الدولة فرض سيطرتها وضبطها الاجتماعي من خلال تحقيق المشاركة وكسب الشرعية بطرق تتجنب الاستبداد الذي قد يتبناه قادة العديد من دول العالم الثالث. (Migdal, 2004, p63)

3. المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة.

1.3. المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل:

وفقاً للتوجيهات الصادرة عن رئيس الجمهورية وبناءً على التعليم رقم 1253 التي تُحدد المعايير، تم تحديد النقائص والاحتياجات التي تعاني منها المناطق المحرومة لتصنيفها ضمن مناطق الظل. (وزارة الداخلية، 2020)

-المناطق التي تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب.

-المناطق غير الموصولة بشبكة الكهرباء.

- المناطق غير المزودة بالغاز الطبيعي.

- المناطق التي تفتقر إلى شبكة الصرف الصحي.

-المناطق التي لا تتوفر فيها وسائل النقل العمومي.

-المناطق التي تفتقر إلى مراكز صحية.

-المناطق المهمشة من حيث الطرقات أو التي تضم طرقات مهترئة.

--غياب الأمن في بعض المناطق.

كما تشمل بدرجة أقل المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات الأساسية مثل توفير الطعام المدرسي، التدفئة في المدارس، اكتظاظ الأقسام الدراسية، غياب الملاعب الجوارية، والمخاطر الطبيعية (مثل الفيضانات والانجراف...).

وقد تم تحديد معايير لتحديد الأولويات عند التصنيف، ومنها:

- بعد المسافة بين المنطقة ومركز البلدية أو مقر البلدية.

- المساحة التقريبية للمنطقة.

- عدد السكان في المنطقة.

- بعد المنطقة عن أقرب مدرسة ابتدائية أو متوسطة.

- المسافة عن أقرب مركز صحي.

- البُعد عن أقرب سوق.

بهدف إحصاء وتصنيف المناطق المحرومة كمناطق ظل، تم اعتماد جملة من المعايير والتوجيهات

التي جاءت على النحو التالي: (وزارة الداخلية، 2020)

- الدقة والموضوعية في العمليات المقترحة، سواء من حيث الرقم أو الموضوع، والحرص على اقتراح مشاريع ذات أثر فعلي.
- تقليص العمليات المرتبطة بتحسين المشهد الحضري والتركيز بدلاً من ذلك على العمليات ذات الأثر المباشر والسريع لتحسين معيشة المواطن، خصوصاً في المناطق النائية. كما تتطلب هذه العمليات مراعاة تكلفتها، سرعة الإنجاز وتأثيرها الإيجابي والمباشر.
- من بين العمليات ذات الأولوية:
- تركيب وتهيئة النابيع لضمان استخدامها كمصدر لمياه الشرب، أو إنجاز خزانات صغيرة مع شبكات توزيع المياه وتزويدها بالصهاريج.
- إنشاء منظومات للصرف الصحي تشمل وضع شبكات ومحطات معالجة يتم صيانتها بشكل دوري.
- اعتماد الطاقة الشمسية للأغراض المنزلية أو إنارة المرافق العمومية.
- توزيع خزانات غاز البروبان لتلبية احتياجات السكان.
- فتح المسالك والطرق إلى جانب عمليات أخرى تُسهم في تحسين الأوضاع بهذه المناطق، مع إشراك المصالح التقنية للدائرة في التنفيذ.

2.3. الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل:

- وجه الرئيس تعليمات تهدف إلى معالجة الفوارق والاهتمام باحتياجات سكان مناطق الظل لضمان توازن في التنمية بين مختلف مناطق الولايات. وقد شملت هذه الإجراءات النقاط التالية: (وزارة الداخلية، 2020)
1. إعداد إحصاء شامل لمناطق الظل في كافة بلديات الولايات..
 2. توثيق النقائص والاحتياجات المتعلقة بالخدمات الأساسية التي تشمل غاز المدينة، الكهرباء، شبكات الطرق، المياه، الصرف الصحي، النقل المدرسي، وغيرها. وأيضاً، تقديم تقديرات مالية ووضع بطاقات تقنية تفصيلية لكل عملية مقترحة.
 3. تشكيل لجنة ولائية تُعنى بتحديد مناطق الظل ووضع برنامج استعجالي يلي الاحتياجات الأساسية لسكان تلك المناطق بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشرفة على التنفيذ. كما يتم تشكيل لجان محلية على مستوى الدوائر لتنفيذ المشاريع المتعلقة بمناطق الظل.
 4. إنشاء خلية تقنية تضم كوادرات متخصصة من مختلف الهيئات والمديريات على مستوى الولاية. (هدى، 2010، ص51)

4. واقع التنمية الاقتصادية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر

رغم العوائد النفطية الكبيرة، عانت سياسات الحكومة من إخفاقات في تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية وضمان العدالة الاجتماعية، مما ساهم في ظهور مناطق ظل ظلت تُهمَل بشكل ملحوظ. ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، تم تسليط الضوء على الظروف الصعبة لهذه المناطق والضغط على المسؤولين للبحث عن حلول. دفع ذلك الحكومة إلى الإعلان عن خطة تنمية عاجلة يأمل سكان هذه المناطق أن تُحسن من أوضاعهم وتُساهم في تغيير واقعهم.

1.4. تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر:

أ. تحدي ظاهرة الفقر:

تخلت الجزائر في مرحلة ما عن السياسات الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الفقر وركزت بدلاً منها على دعم السلع الغذائية الأساسية وتقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة. ولمواجهة ظاهرة الفقر، يجب مراعاة النقاط التالية: تشجيع الاستثمار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.
- تعزيز الاستثمار ودفع عجلة الانتعاش الاقتصادي.

- تدخل الدولة لحماية المجتمع من الآثار الاجتماعية السلبية المرافقة للتحويل إلى اقتصاد السوق.

- إعطاء الأولوية للمشاريع التي تستجيب بسرعة لتحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من الفقر.

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة بجهود مكافحة الفقر. (سامية، 2013، ص114)

ب. ضعف معدل النمو الاقتصادي:

بعد استقلال الجزائر عام 1962، اعتمدت الدولة نظام الاقتصاد الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي، وركزت على سياسة التصنيع كنموذج لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع تهميش القطاع الزراعي، مما أدى إلى تراجع مساهمته في إنتاج المواد الخام المحلية. وقد استندت برامج التصنيع بشكل أساسي إلى عائدات تصدير النفط، دون اعتماد كافٍ على إنتاج فعلي للثروة، ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من ارتباط كبير بتقلبات أسعار النفط والتغيرات الدولية. تعرض الاقتصاد الوطني لصدمة شديدة في عام 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط، مما تسبب في تداعيات كبيرة شملت: ارتفاع معدلات التضخم، زيادة البطالة، تصاعد الدين العام، تقلص المعاملات الأجنبية، وانخفاض معدلات النمو التي سجلت أرقامًا سلبية بين عامي 1986 و1994. في مواجهة هذه التحديات، اتخذت الجزائر

مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية لمعالجة الخلل، تضمنت الخطوات التالية: (عبد المجيد، 2002، ص20)

- تحرير المؤسسات العامة ومنحها الاستقلالية بعيداً عن التدخل المباشر للدولة، مع إخضاع تعاملاتها للقوانين التجارية.
- تشجيع المؤسسات على التصدير عبر تبني أنظمة تسهل استفادتها من عائدات التصدير لتغطية احتياجاتها الاستيرادية، مع تجنب الرقابة المسبقة.
- إعادة تنظيم نظام السوق من خلال تحرير الأسعار وربطها بقواعد العرض والطلب.
- إصدار قانون استثمار عام 1988 مكن القطاع الخاص من الاندماج بدرجة أكبر من خلال إلغاء القيود القسوى المفروضة سابقاً على الاستثمار والتخلي عن سياسة التصريح المسبق. (صالح، 2006، ص20)

ج. تفشي البطالة:

أدت أزمة الانكماش الاقتصادي ونقص الموارد المالية الحكومية في منتصف الثمانينات إلى تفاقم البطالة في الجزائر. وتسبب ذلك في تباطؤ التوظيف وتراجع حجم الاستثمارات المخصصة لخلق فرص عمل، مما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل. ابتداءً من عام 1987، اتخذت الحكومة إجراءات للحد من البطالة وتعزيز فرص العمل من خلال آليات مختلفة تنقسم إلى قسمين رئيسيين: شبكات التضامن الاجتماعي والتشغيل التضامني، وبرنامج تدعم الاستثمار لتوفير فرص عمل جديدة.

ورغم التحسن التدريجي في معدلات البطالة، فإن الوضع لا يزال مقلقاً، مع ملاحظات تشير إلى تحديات متعددة أبرزها:

- ضعف تأهيل اليد العاملة حيث يظهر أن 64.86% من الباحثين عن عمل غير مؤهلين.
- 26.60% فقط من طالبي العمل يمتلكون مستوى جامعي.
- معظم الوظائف التي أنشئت بحلول عام 2004 كانت مؤقتة. ففي 2005، كان 58% من العاملين في وظائف مؤقتة دون أي ضمان اجتماعي أو شعور بالأمان المهني. (مراد، 2006، ص15)

د. التلوث البيئي: واجهت الجزائر منذ الاستقلال قضية التلوث البيئي نتيجة لطبيعة السياسات التنموية التي أغفلت الجوانب البيئية حتى نهاية الثمانينات. أدى ذلك إلى تفاقم مشاكل التلوث الصناعي وتدهور

ظروف المعيشة والبيئة العامة للأفراد، إضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي. مع الانتقال إلى اقتصاد السوق خلال التسعينات ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، تبنت البلاد بعض الإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك، ازداد تدهور البيئة نتيجة عوامل متعددة منها:

- غياب الاهتمام بقضايا البيئة ضمن الخطط التنموية.
- الصناعات التي تعتمد على استهلاك كثيف للطاقة.
- تدني كفاءة نظم إدارة وجمع النفايات.
- قصور برامج إعادة التطهير وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي.
- سوء استغلال موارد الطاقة الطبيعية.
- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي.
- ضعف التخطيط العمراني الذي أدى إلى بنية تحتية غير ملائمة. (مراد، 2006، ص20)

2.4. آليات تفعيل دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

تعد التنمية المحلية جزءاً فرعياً من نظام التنمية الشاملة، الذي يعتمد على مشاركة أفراد المجتمع المحلي مع السلطات المحلية والحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص، بهدف تحسين مختلف جوانب الحياة على المستوى المحلي. نظراً لأهمية هذا الموضوع، زادت الأبحاث حول التنمية المحلية المستدامة بشكل مطرد. وفي هذا السياق، يناقش هذا المحور آليات تمكين الإدارة المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أ. التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

يمكن تلخيص التحديات التي تعرقل أداء الإدارات المحلية بفعالية بالنقاط التالية: (أسامة، 2000،

ص19)

- ضعف الموارد المالية المحلية، مما يفرض اعتماداً كبيراً على الإعانات المركزية ويضيق نطاق الحركة المحلية لتلبية متطلبات البيئة المحلية.
- تعدد الجهات الرقابية وتداخل جهودها على الوحدات المحلية مثل مجلس الوزراء، وزارة المالية، وهيئات الرقابة الإدارية، رغم محدودية الاختصاصات الممنوحة لهذه الوحدات.
- الهيكل التنظيمي الحالي للإدارات المحلية الذي يتصف بتجزئة الوحدات الإدارية بشكل مفرط؛ مما أعاق تحقيق كفاءة إدارية في استغلال الموارد المحلية.

- سوء التخطيط المحلي وضعف فاعليته بسبب انخفاض مستوى الكفاءة العلمية والمهنية بين المسؤولين المحليين.

- غياب مبادئ الحكم الرشيد مثل الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في التسيير الإداري للبلديات. (مهران، ب.س، ص14)

ب. آليات تفعيل دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

- آليات اقتصادية:

- اعتماد التخطيط الاستراتيجي لمشاريع التنمية المحلية من خلال إيجاد مصادر تمويل جديدة تدعم ميزانيات الجماعات المحلية بجانب مساهمات الدولة.

- تنقسم مصادر تمويل الجماعات المحلية إلى موارد محلية ذاتية وموارد خارجية. الموارد الذاتية تشمل الضرائب مثل ضريبة المباني والمواشي والدخل، بالإضافة إلى الرسوم المحلية المفروضة مقابل الخدمات المقدمة للمواطنين. إلا أن تحصيل هذه الضرائب يواجه تحديات كصعوبة التقدير والتهرب الضريبي.

- الموارد الخارجية تشمل المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للوحدات المحلية والتبرعات ومساهمات المؤسسات المالية لدعم التنمية المحلية واستمراريتها.

- رغم هذه الجهود، يبقى التمويل المحلي عقبة رئيسية بسبب قلة الموارد الداخلية ونقص المعلومات الاقتصادية وضعف الرقابة على التحصيل الضريبي.

- آليات إدارية (تنظيمية): تتمثل في:

- تعزيز مبدأ اللامركزية في أداء الإدارات المحلية لتحقيق كفاءة أكبر في اتخاذ القرارات.

- تحسين قدرات المسؤولين المحليين عبر تنظيم دورات تدريبية تركز على ترشيد النفقات وتحسين الأداء الإداري.

- توسيع نطاق تطبيق الإدارة الإلكترونية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور وزيادة كفاءتها. (رشيدة، 2012)

3.4. الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتكفل بمناطق الظل:

أصدر رئيس الجمهورية تعليمات لمعالجة الفجوات التنموية وتحقيق رعاية أفضل لمتطلبات سكان

مناطق الظل، من أجل تحقيق توازن بين مختلف مناطق الولايات. تضمنت هذه الإجراءات:

- إحصاء شامل لمناطق الظل على مستوى جميع البلديات والولايات.

- تسجيل جميع أوجه النقص والاحتياجات الأساسية، مثل غاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرق، أنظمة المياه وقنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى الغذاء المدرسي ووسائل النقل. كما تم إعداد تقييم مالي وبطاقات تقنية تفصيلية لكل عملية مسجلة.
- تشكيل لجنة حكومية لتحديد وتقييم مناطق الظل على مستوى البلاد، مع وضع خطة طوارئ تهدف لتلبية الاحتياجات الأساسية بالتنسيق مع لجنة وزارية مشتركة للإشراف على تنفيذ هذه المشاريع. ويتوجب على اللجنة المركزية إنشاء لجان محلية على مستوى الإدارات لتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.
- إنشاء فريق تقني يضم مديرين من مختلف الجهات والهيئات التقنية على مستوى الولاية. (وردة، 2021، ص13)

بفضل هذه الجهود، تمكنت السلطات العمومية من تنفيذ العديد من المشاريع التنموية خلال فترة قصيرة وتجاوز التحديات التي تواجه التنمية في هذه المناطق. وقد أسهمت هذه الخطوات في تحسين ظروف العيش من خلال مشاريع الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، توفير الطرق الريفية، إنشاء قاعات علاج ومدارس ابتدائية، وكذلك تقديم إعانات للبناء الريفي.

وفي هذا السياق، أعلن مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل، إبراهيم مراد، تخصيص ميزانية تقدّر بأكثر من 184 مليار دينار جزائري لإنجاز 12,489 مشروعًا تنمويًا من أصل حوالي 33 ألف مشروع موجه لمناطق الظل على المستوى الوطني. وصرّح بأن جهود التنمية مكّنت من تحديد أكثر من 15 ألف منطقة ظل يقطنها نحو 8 ملايين نسمة.

وفقًا للمسؤول ذاته، بلغت نسبة تنفيذ المشاريع الممولة حوالي 50% بحلول عام 2021، مع التأكيد على أن الدولة لم تنشئ صندوقًا خاصًا لمناطق الظل، حيث تم تمويل المشاريع من الموارد المالية المتوفرة في ميزانيات الولايات وصندوق التضامن بين الجماعات المحلية والتخصيصات الاجتماعية والاقتصادية غير المستغلة بشكل كامل.

تشير هذه الإجراءات إلى التزام الدولة بتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في جميع المناطق بما يخدم احتياجات المواطنين ويعزز العدالة الاجتماعية. (مناطق الظل، 2020، www.aps.dz)

5. البرامج المسطرة لعمل الحكومة لتنمية مناطق الظل

حيث تم تحقيق تقدم ملحوظ منذ انطلاق هذا المشروع في مارس 2020. ضمن هذا الإطار، تم إحصاء أكثر من 13,000 منطقة عبر التراب الوطني، مع تحديد مشكلات النقص في كل منها. وقد وُضع برنامج تأهيلي يشمل تنفيذ 705.43 مشروعًا بتكلفة إجمالية تبلغ 548 مليار دينار.

من خلال الجهود المتواصلة للسلطات العمومية، تم تخصيص 310 مليار دينار لتمويل البرنامج المذكور، مستعينة بعدة مصادر تمويل تشمل ميزانية الدولة، وصندوق التضامن للجماعات المحلية، والمساهمات المحلية. بفضل هذه الميزانية، أنجز 24,093 مشروعًا لفائدة 9,805 مناطق موزعة على 1,343 بلدية، ما يمثل نسبة تزيد عن 55% من إجمالي المشاريع المستهدفة. أما عدد المشاريع المنجزة فعليًا، فقد بلغ 12,532 مشروعًا بنسبة إنجاز قدرها 52%، لينتفع من هذه الجهود أكثر من 4 ملايين مواطن في 6,709 مناطق: (وزارة الداخلية، 2021، ص71)

جدول 1: المشاريع القطاعية المنجزة من طرف السلطات الجزائرية

القطاعات	عدد المشاريع
عمليات التزويد بمياه الشرب والتطهير	177.4
بعمليات فك العزلة	926.2
عملية بتوصيل المساكن بالكهرباء والغاز	2035
تحسين ظروف تدرس التلاميذ	631.1
بإنجاز شبكات الإنارة العمومية	859
للصحة الجوارية	408
بإنجاز مساحات للعب وفضاءات للترقية	377
مشاريع أخرى (النقل العمومي، الهياكل الأساسية الإدارية ومشاريع أمنية).	119

المصدر: مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، الفصل الثالث، من أجل تنمية بشرية وسياسية واجتماعية مدعمة، سبتمبر 2021، ص 71.

الجدول 2: معدل الانجاز المستهدف للبرامج المسطرة لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل

الرقم	فئة المشروع	المشاريع المبرمجة	انجازات ملموسة	
01	فئة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	1248	1409	%113
02	الصرف الصحي	864	1026	%119
03	الربط بالكهرباء	529	685	%129
04	الربط بالغاز	326	394	%121

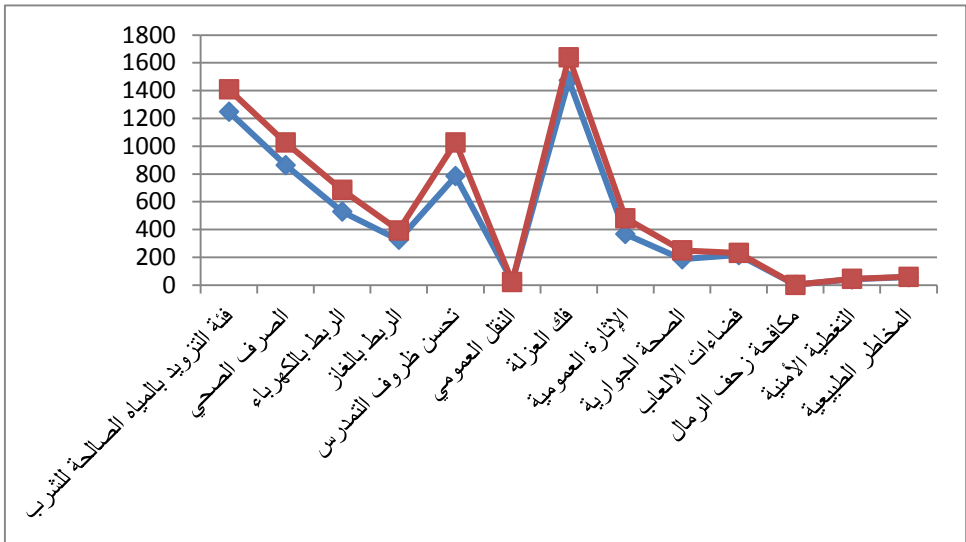
جبلاني علي، جلال عبد القادر

05	تحسن ظروف التمدرس	785	1028	131%
06	النقل العمومي	26	23	88%
07	فك العزلة	1474	1641	111%
08	الإثارة العمومية	367	482	131%
09	الصحة الجوارية	186	250	134%
10	فضاءات الألعاب	216	231	107%
11	مكافحة زحف الرمال	2	2	100%
12	التغطية الأمنية	41	45	110%
13	المخاطر الطبيعية	58	60	103%

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول، الملحق 1-ب:

الإنجازات الشاملة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، سبتمبر 2021، ص 89.

الشكل 1: معدل الانجاز المستهدف للبرامج المسطرة لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل.



المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول، الإنجازات الشاملة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل، ص 89.

يبدو أن الجدول يعرض عدد المشاريع المتبقية التي حصلت على التمويل ما زالت قيد التنفيذ أو تنتظر استكمال الإجراءات الإدارية للبدء بتنفيذها عملياً، وفق توجيهات برنامج السيد رئيس الجمهورية. التقرير يقدم تفصيلاً لحالة المشاريع القطاعية التي تشمل توفير مياه الشرب، الصرف الصحي، الربط بالكهرباء والغاز، وغيرها.

على سبيل المثال، إذا ركزنا على فئة مياه الشرب، نجد أن عدد المشاريع المبرمجة بلغ 1,248 مشروعاً بينما تم إنجاز 1,409 مشاريع، ما يعكس تقدماً ملحوظاً يفوق المتوقع. مثل هذه البيانات تعكس التقدم والإنجازات المحققة، ويمكن الاستفادة منها لتقييم مدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة. يمكن أيضاً اعتبار عدد المشاريع المكتملة مؤشراً لفعالية الإدارة وجودة الاستثمار في تحسين الخدمات والبنى التحتية. بطريقة عامة، توفر هذه البيانات فرصة لتقييم أداء البرامج والمشاريع بشكل موضوعي، وتوجيه السياسات المستقبلية لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية وفق الأولويات الحالية.

6. أهداف المحققة من برنامج تنمية مناطق الظل

في إطار تعزيز مناطق الظل وتنفيذاً لتوجهات الحكومة القائمة على إعداد وتنفيذ مشاريع تنمية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، يأتي التزام الحكومة بتحقيق هذه الأهداف من خلال مقارنة تشاركية تُشرك السكان المستفيدين مباشرة. يتمثل هذا النهج في ضمان إشراك مواطني هذه المناطق في برمجة وتنفيذ مشاريع متكاملة تهدف إلى تحقيق أبعاد اجتماعية واقتصادية مختلفة، حيث تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية تلخص في: (مصالح، 2021، ص70)

- القضاء على عزلة السكان القاطنين في مناطق نائية ومعزولة.
- توفير خدمات أساسية مثل مياه الشرب والكهرباء والغاز.
- تحسين جودة التعليم وظروف التعليم للتلاميذ، مع تعزيز الخدمات الصحية وفرص تطوير الشباب.
- تنويع النشاطات الاقتصادية بالمناطق النائية لدعم إنشاء فرص عمل جديدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

7. خاتمة

تشكل مسألة تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مناطق الظل أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات المحلية إلى تحقيقها مؤخراً. ارتبط هذا المسعى بتوجه واضح لرفع مستوى هذه المناطق وأحداث تغيير جذري فيها. وقد أبدى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اهتماماً خاصاً بتنمية هذه المناطق، مُبرزاً أهمية فك العزلة عنها ومنحها أولوية خاصة ضمن خطط التنمية الوطنية. خصّصت الحكومة ميزانية ملحوظة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي لدعم هذه الجهود، معتمدةً على مشاريع استثمارية تعزز من قدراتها وتحقق حياة كريمة لسكانها ضمن مفهوم التنمية المحلية المستدامة.

خلصت الجهود إلى النتائج التالية:

- الهدف المحوري للإدارة المحلية يتمثل في الوصول إلى تنمية محلية مستدامة.

- تواجه التنمية المحلية عقبات حادة مرتبطة بمشكلات تمويلية ناجمة عن نقص الموارد المحلية الداخلية، حتى مع تعدد الضرائب والرسوم الجبائية.
- بالرغم من التوزيع الكبير لعائدات النفط، فشلت السياسات الحكومية في تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية، مما أدى إلى ظهور مناطق ظل مهمشة خارجة عن أولويات التنمية.
- الحاجة الماسة لتوفير الإمكانيات اللازمة لدفع عجلة التنمية المستدامة في جميع مناطق الظل.
- تحقيق التنمية المحلية المستدامة لا يعتمد فقط على حجم الميزانية المرسودة، بل يتطلب إدارة محلية واعية وقادرة على التنفيذ المثالي للمشاريع، مدعومة بتوجيهات ومساندة حكومية فعالة.
- رغم ضخامة الميزانيات وتنوع برامج التنمية الموجهة لهذه المناطق، لا تزال العديد من مناطق الظل تعاني من التهميش وافتقارها للمقومات الأساسية التي تكفل حياة كريمة لسكانها.

8. قائمة المراجع:

الكتب:

- أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، 2000.
- علي مهران، العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة ب، د، م، ن.
- مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

الرسائل الجامعية:

- فتيحة كريمة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الفلل دراسة حالة بلدية برج بوعرييج، مذكرة ماستر، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، 2021.

المجلات العلمية:

- بوسكران فاطمة الزهراء، تلمية مناطق الظل في الجزائر - الرهانات والتحديات، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06 العدد 02، جامعة غليزان الجزائر، 2022 .
- رشيدة بوجحفة، محمد رضا بن تومي، الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر، مداخلة في ملتقى السياسات العمومية لتنمية مناطق الظل، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 12 ديسمبر 2012.
- صالح نومي راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 07، 2006.
- مراد ناصر التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل العدد 26 جامعة البليدة، جوان 2006.

- هدى بن محمد، تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2010.
- وردة حدوش ووردة بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص، 01 الجزائر 2021.
- وردة حدوش، بسمة سامي، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية المجلد 5، العدد 1 الجزائر، 2021.

الوثائق الرسمية:

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التعليم رقم 1253 - التعليم رقم 1253، 13 2020.08 .
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التعليم رقم 853، 2020.226
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 فيفري 2021.
- مناطق الظل: ملف في صدارة أولويات الرئيس تيون، وكالة الأنباء الجزائرية، 21 ديسمبر 2020 في
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الفصل الثالث، من أجل تنمية بشرية وسياسية واجتماعية مدعمة، سبتمبر 2021 .
- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة للتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، سبتمبر 2021. www.aps.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abuiyada, R, Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD, International Journal of Business and Social Science, 2018.
- Migdal, J, State in Society; Studying how States and Societies Transform and constitute one another. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- Rana, R, Policy Initiative for Balance Regional Development and Growth. Scientific Research Publishing, 2018.